جامعة بنغازي –كلية التّربية

مجلة كلية التربية ... العدد الثامن عشر ... يونيو 2025



أثرُ خطِّ المصحف في الكتابةِ الاصطلاحية

The effect of the Qur'an script on conventional writing

علي أمير علي المالكي

Ali Amir Ali Almaliki

جامعة بنغازي / كلية التربية / قسم اللغة العربية / محاضر مساعد

University of Benghazi / College of Education / Department of Arabic Language / Assistant Lecturer

Email: ali.almaliki@uob.edu.ly

ملخص

لا يخفى أثرُ القرآن الكريم في علوم العربية نشأةً وحفظًا وانتشارًا، ومن ذلك: علمُ الكتابة؛ فعلى الرغم من أن القرآن الكريم كُتِبَ –إجمالًا– وَفْقَ نظام الكتابة السائد آنذاك في الحجاز والجزء الشمالي من الجزيرة فإنه امتاز عن هذا النظام بعددٍ من الخصائص والاختلافات، التي تَرْجِعُ إلى كون خط المصحف توقيفيًّا لا اصطلاحيًّا؛ مما جعله خطًّا مستقلًّا بذاته، وهذه الخصائص كان لها أثرُها في الكتابة العربية وفي تقرير قواعدها؛ فاتُّبِعَ خطُّ المصحف في عدد من المسائل على الرغم من أنها تخالف الأقيسة الكتابية التي وضعها العلماء، كما بُنِيَتْ بعضُ الأقيسة على خط المصحف، فكان خط المصحف أحد موارد علم الكتابة.

وهذا البحث يُعنى بتتبُّع أفراد المسائل التي اتُّبِعَ فيها خطُّ المصحف في الكتابة الاصطلاحية، ونَصَّ العلماءُ فيها على ذلك، سواء في الرسم أو في الضبط، ويتناولها بالوصف والتحليل، ويتتبع تاريخَها واتجاهات تطورها عبر الزمن، وخلافَ العلماء فيها، ويحاول أن يستنبط منهج العلماء في ذلك.

وقد بيّن البحث أن هناك علاقة وثيقة بين الرسم المصحفي والرسم القياسي، وأن لخطِّ المصحف دورًا مهمًّا وأثرًا كبيرًا في وضع قواعد الكتابة رسمًا وضبطًا، وأن اتباع رسم المصحف عند المتقدمين كان أكثر منه عند المتأخرين؛ بسبب أن الكتابة في تطورها تتجه نحو المطابقة بين المنطوق والمكتوب. كما بيّن البحث أن اتباع رسم المصحف لم يكن ذا طابعٍ واحد من حيث الاتفاق والاختلاف، وأن كل المسائل التي اتُّبع فيها رسم المصحف سارت في اتجاه واحد وهو أن توجد قديمًا ثم تختفي –إن اختفت–، لا العكس، وأنه لا يوجد ضابط واضح للمسائل التي نُصَّ فيها على اتباع رسم المصحف، إلى غير ذلك من النتائج التي بُسِطَت في آخر البحث.

الكلمات الدلالية: الرسم العثماني – رسم المصحف – قواعد الإملاء – تاريخ الكتابة – ظواهر الكتابة.

Abstract:

The impact of the Holy Qur'an on the Arabic sciences, its origin, preservation, and spread, is not hidden, including: the science of writing. Although the Holy Qur'an was written - in general - according to the writing system prevailing at that time in the Hijaz and the northern part of the peninsula, it was distinguished from this system by a number of characteristics and differences, which are due to the fact that the script of the Qur'an is pamphlet-based, not conventional. Which made it an independent script in itself, and these characteristics had an impact on Arabic writing and in determining its rules. The script of the Qur'an was followed in a number of issues, even though it contradicted the written standards established by scholars. Some standards were also based on the script of the Qur'an, so the script of the Qur'an was one of the sources of the science of writing.

This research is concerned with tracking down individual issues in which the script of the Qur'an was followed in conventional writing, and the scholars stipulated that in them, whether in drawing or in writing. It deals with them with description and analysis, traces

their history and the trends of their development over time, and the disagreement of scholars regarding them, and attempts to deduce the scholars' approach to that. .

The research demonstrated that there is a close relationship between the Qur'anic script and the standard script, and that the Qur'anic script plays an important role and has a significant impact on establishing the rules of writing, both in script and punctuation. It also demonstrated that adherence to the Qur'anic script was more prevalent among early scholars than among later scholars, due to the fact that writing, in its development, tends toward conformity between spoken and written forms. The research also demonstrated that adherence to the Qur'anic script was not uniform in terms of agreement and disagreement, and that all issues in which the Qur'anic script was followed a single direction: that it existed in the past and then disappeared—if it disappeared at all—not the other way around. It also demonstrated that there is no clear standard for issues in which adherence to the Qur'anic script was stipulated, in addition to other findings that were explained at the end of the research.

مقدمة

الحمد لله الذي علّم بالقلم، وأقسَمَ بالقلم وما يسطرون، وصلى الله على رسوله الأكرم، الذي خُتِم به النبيون والمرسلون، وعلى آله وصحبه مصابيح الظلم، وأتباعهم بإحسانٍ إلى يومِ يبعثون.

أما بعد: فقد كان لنزول القرآن الكريم باللغة العربية الأثرُ الأعظمُ في انتشارها، وحفظِها، والعنايةِ بها؛ جمعًا، وروايةً، وتدوينًا، وتقعيدًا، وتفريعًا، وغير ذلك، وما نشأت علومُ العربية إلا خدمةً للدين الإسلامي؛ لأن العربيةَ بعد بزوغ فجر الإسلام صارت لغةَ الدين والدولة؛ مما جعل الناس من كل الأقطار يُقبلون على تعلُّمها، فوُجدت الحاجة إلى ظهور علومِ العربية؛ لحفظِها من اللحن والتحريف، ولتيسير تعلُّمها لمن ليس من أهلها، ولإبراز ما تحويه من كنوزٍ وأسرارٍ.

وقد دُوِّنَ القرآنُ الكريم –إجمالًا– وَفقَ نظامِ الكتابةِ الذي كان مستخدَمًا في ذلك الوقت في الحجاز وشمال الجزيرة العربية وشمالها الشرقي، وهو المعروف بالخط الشمالي، ولكن في الوقت نفسه امتاز خطُّ المصحف عن ذلك النظام العامّ بعددٍ من الخصائص والاختلافات، سواء في باب النقص، أو باب الزيادة، أو باب البدل، أو باب الوصل والفصل، وهي تَرْجِعُ إلى كون خط المصحف توقيفيًّا لا اصطلاحيًّا؛ مما جعله خطًّا مستقلًّا بذاته؛ ولذلك يقسم علماء العربية الخطوطَ إلى ثلاثة أنواع: خط المصحف، وخط العَروض، والخط القياسي الاصطلاحي، وقالوا: (خطّان لا يقاسان: خطُّ المصحف، وخط العَروض).

وإنّ ما ذُكِرَ آنفًا من أثرِ القرآن الكريم في علوم العربية كان مِن مَظاهِرِه تأثُّرُ علماء العربية بخط المصحف في الكتابة الاصطلاحية وفي تقريرِ قواعدها، فإننا كثيرًا ما نجد في الكتب المتضمنة لقواعد الكتابة الاصطلاحية أنّ رسم المصحف يتردد كثيرًا، ونجد التصريحَ باتّباعه في عدد من المسائل، كما نجد بعضَ المصنفين في قواعد الكتابة يذكرون أنه يُستمَد من القواعد

النحوية والصرفية ومِن رسم المصحف، وهذا الأمرُ لطالَما لَفتَ نظرَ الباحثَ أثناء قراءاته في تلك الكتب، ووَرَدت على ذهنه **الأسئلةُ الآتية:**

1- إلى أيّ مدًى كان تأثيرُ خط المصحف في الخط القياسي رسمًا وضبطًا؟
2- كيف كان مسار هذا التأثير عبر الزمن؟
3- ما المسائلُ التي صرح العلماءُ فيها باتباع خط المصحف؟
4- ما أسبابُ اتباعهم خطَّ المصحف في مسائل معينة دون غيرها؟
5- هل كانوا يتبعون خط المصحف وإن خالف القياس؟
6- كيف كان الاختلاف في تقعيد تلك المسائل؟
7- أكان المتأخرون سائرين على خُطَا المتقدمين في هذه المسائل أم اختلفت مناهجهم؟

فوجد الباحثُ رغبة في الكتابة والبحث في هذا الموضوع، وإيجاد إجابات عن هذه الأسئلة التي طالما انقدحت في ذهنه، وتسليط الضوء على هذه القضية.

حدود الدراسة:

تُعنى هذه الدراسةُ باستقراء الكتب المطبوعة التي تضمنَتْ قواعدَ الكتابة استقلالًا أوضمنًا، وتتبُّعِ أفرادِ المسائل التي ذَكرَ المصنفون –تلميحًا أو تصريحًا– أنه اتُّبِع فيها خَطُّ المصحف، ومن ثم دراسة هذه المسائل دراسة وصفية تحليلية، وكيف تطورت عبر الزمن، وما موقف العلماء منها.

فلا تشمل الدراسةُ المسائلَ والقضايا التي اتَّفَق فيها خطُّ المصحف مع الخط الاصطلاحي تبعًا لاشتراكهما في نظام الكتابة العامّ المتَّبَع آنذاك، الذي يقضي بكتابتها على ذلك النحو، كما لا تشمل المسائل التي ذُكِرَ أثناءَ عرضِها خطُّ المصحف من دون الإشارة إلى اتباعِه فيها، وأيضًا لا تشمل كُتُبَ رسم المصحف وضبطِه.

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

1- إبراز أثر القرآن الكريم في علم الكتابة رسمًا وضبطًا.
2- تسليط الضوء هذا الرافد من روافد علم الكتابة.
3- تتبُّع مسائل هذا الموضوع وجمعُ شتاتِها في مكانٍ واحدٍ يسهِّلُ تناوُلَه والإلمامَ به.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- بيان أثر خط المصحف في الكتابة الاصطلاحية.

2- تتبُّع المسائل التي اتُّبع فيها خط المصحف رسمًا وضبطًا.

3- بيان اختلاف العلماء قديمًا وحديثًا في تلك المسائل، وتطوُّر هذا الخلاف تاريخيًّا.

4- بيان المنهج الذي ينبغي أن يُتبع في التعامل مع هذه القضية.

منهج البحث:

استُخدم في البحث المنهجُ الوصفي التحليلي، مع الاستعانة أحيانًا ببعض المناهج التي يفرضها تتبع المسائل، وهي: المنهج التاريخي، والمنهج المقارن.

خطة البحث:

اقتضى موضوع البحث ومادتُه أن يقسم على أبواب علم الكتابة، فجاء في خمسة مباحث:

المبحث الأول- مسائل الحذف.

المبحث الثاني- مسائل الزيادة.

المبحث الثالث- مسائل البدل.

المبحث الرابع- مسائل الوصل والفصل.

المبحث الخامس- مسائل الضبط.

ويلي هذه المباحث خاتمة تتضمن أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الدراسات السابقة:

لم يكُن هذا البحثُ أوَّلَ بحثٍ في هذه القضية، بل سُبِقَ بكتاباتٍ تناولتها من أكثر من زاوية، من أهمِّ هذه الكتابات:

1- دراسة الحمَد (1976) بعنوان: «رسم المصحف؛ دراسة تاريخية لغوية» (رسالة ماجستير)، وقد تناول فيها موضوع رسم المصحف من الجانبين التاريخي واللغوي، وسعى إلى تفسير ظواهره، ثم عقد في آخرها مقارنة بين الرسم القياسي والرسم المصحفي، وبيان العلاقة بينهما، ومقدار تأثر كل منهما بالآخر، ولكنه لم يَقصد إلى تفصيل كل المسائل محل البحث وحَصْرِها، وتَحَدَّث عنها بإجمال واختصار، ولم يبين المسار التاريخي لتطور القواعد.

لكن هذه الدراسة لم تقصد إلى تتبُّع المسائل التي اتُّبع فيها خط المصحف ومحاولةِ حصرِها وجمْعِها، كما لم تقصد إلى تخصيصها بالدراسة المركزة، وهذا ما سعى الباحث إلى سَدِّه.

2- دراسة إسماعيل (2001)، وقد نشرت في كتاب بعنوان: «رسم المصحف وضبطُه بين التوقيف والاصطلاحات الحديثة»، تناول فيه تاريخ رسم المصحف، وتفسير ظواهره، وبيان علاقته

بالرسم الاصطلاحي، ولكن كلامُه في الكتاب مجمل، لم يذكر فيه المسائل إلا بعض المسائل للتوضيح، فضلًا عما هو فوق ذلك من أهداف هذا البحث.

3- دراسة الحمَد (2004)، وهي منشورة في كتاب: «علم الكتابة العربية»، وهو يحوي بين دفَّتيه دراسةً علميةً لقواعد الكتابة موسَّعةً وعميقةً، تتتبع تاريخ الكتابة العربية، واختلافَ العلماء في قواعد الكتابة قديمًا وحديثًا، وقد تضمنت في أثنائها بيانَ أثر رسم المصحف في عدد من المسائل، وبيانَ أثره عمومًا في الكتابة العربية.

4- دراسة الحمَد (2021) بعنوان: «موازنة بين الضبط في الرسم المصحفي والرسم القياسي»، وهو يُعنى بالموازنة بين العلامات الكتابية المستعملة في رسم المصحف ونظائرِها في الرسم القياسي الاصطلاحي، وتتبُّع تاريخ هذه العلامات، وتحديد مواطن الاتفاق ومواطن الاختلاف الرسمَيْن، وتناوُلها بالوصف والتحليل، وذلك من خلال استقراء المصادر التي تناولت هذا الموضوع مِن كُتُبِ علم ضبط المصحف، وكُتُب علم الكتابةِ، والمعاجم، والكُتُب التي تناولت تاريخ الكتابة العربية، وغيرها.

وهذه الدراسة وإن كانت استوعبت ما يتعلق بهذا الموضوع فإنه قد فاتَها بعضُ المسائل القليلة، كما احتاج الباحثُ إلى تضمين خلاصتها فقط في هذا البحث؛ حتى يكون البحث جامعًا كلَّ مسائل الموضوع في مكان واحد، كما احتاج إلى تكييف ذلك المحتوى، وإعادةِ صياغته وتنظيمِه، والزيادةِ عليه؛ ليناسب منهجَ هذا البحث.

مصطلحات البحث:

رسم (خط) المصحف: يراد به نظام رسم الحروف والكلمات في المصاحف العثمانية.

الرسم (الخط) القياسي أو الاصطلاحي: يراد به نظام الكتابة المستخدمة فيما سوى المصاحف والعَروض من الكتابات، وهو ما يعرّفونه بأنه: تصوير اللفظ بحروف هجائه بتقدير الابتداء به والوقف عليه.

الضبط: يراد به ما سوى الرسم من العلامات؛ سواءٌ أكانت علامات تمييزية -كنقاط الإعجام التي تميز بين الحروف المشترِكة في الصورة، والكافُ الصغيرة التي توضع على حرف الكاف-، أم علامات صوتية -كالحركات، والسكون، والتنوين، والهمزة، والتشديد، والمد، وهمزة الوصل، ونحوها-، أم غير ذلك.

المبحث الأول

مسائل الحذف

يتضمن هذا البابُ المسائلَ التي تُحذَفُ فيها حروفٌ من الخط وهي ثابتةٌ في اللفظ؛ فتُخالِفُ الأصلَ الذي يقضي بمطابقة المكتوبِ المنطوقَ في عدد الحروف. وقد وجد الباحثُ من مسائل هذا الباب ما يأتي:

حذف الألف وسطًا من الجمع:

كان الكتّاب قديمًا يحذفون الألف من الجمع، مذكرًا كان –نحو: الصالحون– أو مؤنثًا –نحو: الصالحات–، فيكتبون: (الصلحون)، و(الصلحت). وقد نصّ الهوريني على أن ذلك كان تَبَعًا لحذفها من المصحف (الهوريني، 2005: 365).

وإذا تتبَّعْنَا تاريخَ هذه المسألة نجد ابنَ قتيبة (ت276هـ) له تفصيلٌ في ذلك؛ فقد ذكر أن (الخاسرون) و(الشاكرون) ونحوَهما مما يكثر استعماله – إن حذفتَ منه الألف فحسنٌ، وإن أثبت الألف فيه فحسنٌ، واستثنى من ذلك بعض الحالات التي وقع فيها حذفٌ لغير الألف؛ لئلا يجتمع على الكلمة حذفان فيُجحَفَ بها. وفي جمع المؤنث السالم ذكر أن الإثبات في نحو: (المسلمات) أجوَد من الحذف، والعكس في (الصالحات)؛ لأنه لا ألفَ في الأولى غير التي تحذف، وفي الثانية ألفٌ غيرُ المحذوفة. وفي نحو: (الدَّهاقين) و(المصابيح) ذكر أن إثباتَ الألفِ أجود وأحسن. ومَنَعَ الحذفَ في كل جمعٍ ليس بينه وبين واحده إلا الألف، كما في (مساجد)؛ لئلا يلتبس الجمع بالمفرد، إلا إن وقعت في سياق لا يقع فيه الواحد؛ لزوال اللبس (ابن قتيبة، د. ت: 231– 232).

وبالنظر في كلامِ مَن بعدَ ابنِ قتيبة في هذه المسائل أو بعضِها نجده في الجملة لا يختلف عنه كثيرًا؛ فمثلًا قد يزيدون بعض الشروط، كاشتراط بعضهم للحذف ألّا يلتقي به مثلان، نحو: (دكاكين)، أو يشتبه بغيره مِن غير المفرد مما يخالفه في الدلالة، مثل: حاذرين وحَذِرين، وقد يقتصر بعضهم على أحد الوجهين فيما ذَكر فيه ابنُ قتيبةَ وجهين، لكن الحذف غالبًا يكون هو المختار حينئذ (ناظر الجيش، 2007: 10/ 5319؛ القلقشندي، 1922: 3/ 186– 188)، كما أن بعضهم استشهد برسم المصحف في بعض الحالات، كما فعل ناظر الجيش (ت778هـ) حينما ذكر أن الحذف لا يجوز في المضعف نحو: نحو: شابّان، والْعادِّينَ، ثم قال: «ورسموا في المصحف {ٱلضَّآلِّينَ} و{ٱلْعَآدِّينَ}بالألف» (ناظر الجيش، 2007: 10/ 5319).

لكن إذا مررنا بالقلقشندي (ت821هـ) نجده يقرر أن الحذف في مفاعل ومفاعيل عند عدم اللبس إنما هو على سبيل الجواز، وأن الإثبات أجوَدُ، وأنّه يتعين الإثبات في بعض الصور، منها: معتلّ

اللام مثل: (دانيات)، وحكى عن بعض المغاربة أنه إن كان مع ألفِ الجمع ألفٌ أخرى كـ(السماوات)، و(الصالحات)، فيُختار حذفُ ألفِ الجمع وإبقاءُ الأخرى، أي يكتب: (السماوت) و(الصالحت) (القلقشندي، 1922: 3/ 186– 188).

وقد ظل حذف الألف وسطًا من الجمع –إجمالًا– موجودًا إلى وقت الهوريني –كما سبق–، ونجده في عدد من الكتب المطبوعة وقْتَئِذٍ، ثُم آلَ العملُ بأَخَرَةٍ إلى الإثبات، فلا نجد من المعاصرين مَن يختار الحذف، بل إن أكثرهم لا يتعرضون في مصنفاتهم لذكر هذا الحذف أصلًا، إلا كلمة (السموات)؛ فقد استمر الخلاف فيها حتى زماننا؛ فمنهم من يكتبها: (السموات)، ومنهم من يكتبها: (السماوات)، ولعل هذا هو الأكثر اليوم (الحمد، 2002004: 112؛ هارون، 2010: 40).

حذف الواو من كلمة (الموءودة):

قال القلقشندي (ت821هـ): «وكذلك الموءودة في قوله تعالى: {وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ سُئِلَتْ ۝٨} [سورة التكوير:8] على ما كُتب في المصحف بواوٍ واحدةٍ لا يُجعل لها صورة» (القلقشندي، 1922: 3/ 207).

فكلامه يحتمل أن الحذف كان وفاقًا لرسم المصحف.

والذي يُفهَم من كلام ابن قتيبة (ت276هـ) أن هذه الكلمة تُكتب بواوين، وهو لم ينص عليها بعينها ولكنه قال: "فإذا اجتمعت ثلاث واواتٍ حذفت واحدة واقتصرت على اثنتين ... وكذلك إن كان ما قبل الواو الأولى مضمومًا" (ابن قتيبة، د. ت: 243).

وحكى الحريريُّ (ت516هـ) فيها الوجهين، ورجّح كتابتها بواوين (الحريري، 1998: 251).

وقال أبو حيان (ت745هـ): «وقد كتب {ٱلْمَوْءُۥدَةُ} بواو واحدة في المصحف، وهو قياس؛ فإن الهمزة لا صورة لها، فتبقى واوان، ومن عادتهم عند اجتماع صورتين في كلمة واحدة حذفُ إحداهما؛ فلذلك كتبت واحدة، إلا أنه قد يُختار في غير القرآن فيه أن يكتب بواوين؛ لأنه قد يحذف من الكلمة في الخط حرفٌ فيُكره أن يحذف غيرُه» (السيوطي، 2001: 6/ 312).

واستقر العمل عند المتأخرين على كتابتها بواوين، وتوضع علامة الهمزة بينهما، هكذا: (الموءودة) (الهوريني، 2005: 172– 173، 220، 336؛ هارون، 2010: 16؛ عبد التواب، 1886: 113؛ الحمد، 2004: 157– 158).

كتابة (الليل) و(الليلة) بلام واحدة:

اختلف الكتّاب قديمًا في كتابة (الليل) و(الليلة)؛ فمنهم من يكتبهما بلام واحدة (اليل، اليلة)، ومنهم من يكتبهما بلامين، وهذا الخلاف ذكره ابن قتيبة (ت276هـ)، وذكر أن من كتبها بلام واحدة فَعَل ذلك اتّباعًا للمصحف (ابن قتيبة، د. ت: 244).

وعلى الرغم من مخالفة الوجه الأول للقياس فقد ظل يأخذ به ويفضِّلُه أكثرُ الكُتّاب حتى وقتٍ متأخر، وينصّون على أن ذلك موافقة لرسم المصحف، مع تجويزهم الوجه الآخر (ابن السراج، 1976: 128؛ ابن مالك، تسهيل الفوائد 337؛ ناظر الجيش، 2007: 10/ 5320؛ القلقشندي، 1922: 3/ 194؛ السيوطي، 2001: 6/ 330)، في حين اختار فريقٌ من المتقدمين الأخذَ بالقياس دون غيره (الصولي، 1923: 258؛ ابن بابشاذ، د. ت 2/ 460)، ثم استقر عمل أهل زماننا وما قَبْلَه على الأخذ بالقياس، حتى إنّهم لم يعودوا يذكرون أن في هذين الحرفين وجهًا غيرَ القياس (الهوريني، 2005: 383- 384؛ هارون، 2010: 41- 42؛ الحمد، 2004: 115- 116)؛ وذلك لأن الاتجاه العام في الكتابة يسيرُ عبر الزمن نحوَ مطابقةِ المنطوق للمكتوب وتقليلِ المستثنيات من القواعد.

حذف النون مِن (أنْ) إذا اتصلت بـ(لا):

يراد بـ(أنْ) هنا العاملةَ في الفعل، وحذفها يكون بأن تكتب الكلمتان كلمةً واحدةً هكذا: (أَلَّا)، كقولك: أردتُ ألَّا تقومَ. وهذه المسألة تُذكر في باب الحذف، وقد تذكر أيضًا في باب الوصل والفصل؛ لأنها مُرَكّبةٌ من الأمرين؛ فقد حذفت منها النون، ثم وُصِلَت الهمزة بـ(لا) باعتبارِ أنها صارت مفردةً، والحرف المفرد لا يكتب وحده.

وهذا الحذف قديم؛ فقد ذكر ابنُ قتيبة (ت276هـ) وابنُ السراج (ت316هـ) أن الكُتَّاب على ذلك، ولم يذكرَا فيها خلافًا، لكنّ ابن السراج أشار إلى أن الوجهَ فيها الإثباتُ؛ لأن الأصل: أردتُ أن تقوم، ثم دخلت (لا) لنفي الفعل، فهي مع الفعل كالشيء الواحد (ابن قتيبة، د. ت: 239؛ ابن السراج، 1976: 128).

ثم قال ابن السراج: «إلا أنهم استعملوها بالإدغام في المصحف؛ فَجَرَى الكتابُ عليه» (ابن السراج، 1976: 128).

كما حكى القلقشنديُّ الإدغامَ عن الأخفش (ت215هـ) (القلقشندي، 1922: 3/ 218). فيبدو أنّ المتقدمين كانوا في ذلك على ما عليه رسم المصحف. لكن هذا الاتفاق لم يدُم طويلًا؛ فإنّ الصولي (ت335هـ) أشار إلى الخلاف فيها بين الفصل والوصل، بل قَرَّر أنَّ الفصْل أجوَد (الصولي، 1923: 258)، واستمر الخلافُ إلى وقتٍ متأخر؛ فقد ذكرته كثير من الكتب على مر العصور (البطليوسي، 1996: 2/ 122؛ الاستراباذي، 1975: 3/ 325، 326؛ القلقشندي،

1922: 3/ 217– 218؛ السيوطي، 2001: 6/ 322؛ الهوريني، 2005: 147– 148)، لكن ذكر الهوريني (ت1291هـ) أنّ أكثرَ نُسَّاخِ زمانه على إثبات النون مع الفصل، على الأصل (الهوريني، 2005: 148– 150)، ثم آلَ أمرُ أكثرِ المعاصرين إلى اختيار ما ذهب إليه ابنُ قتيبة ومَن وافقه (إبراهيم، 1975: 88؛ هارون، 2010: 54؛ الحمد، 2004: 175– 177؛ عبد الغني، د. ت: 58).

ولم يجد الباحث مَن علَّلَ الوصلَ باتباع رسم المصحف غير ابن السراج، وأما غيرُه فمنهم مَن يُرجِعُ ذلك إلى الإدغام، ومنهم من ذكر أنّ الناصبةَ شديدةُ الاتصال بالفعل، بحيث لا يجوز أن يُفصل بينها وبينه؛ فحَسُنَ الوصلُ، وقيل لكثرة الناصبة، وقيل غيرُ ذلك (البطليوسي، 1996: 2/ 123؛ الاستراباذي، 1975: 3/ 326؛ السيوطي، 2001: 6/ 322؛ الهوريني، 2005: 148؛ الحمد، 2004: 176).

المبحث الثاني

مسائل الزيادة

يتضمن هذا البابُ المسائلَ التي تزيد فيها في الخط حروفٌ ليست موجودةً في اللفظ؛ فتخالفُ الأصلَ الذي يقضي بمطابقة المكتوبِ المنطوقَ في عدد الحروف. فهذا الباب عكسُ الباب السابق.

ولم يجد الباحثُ من مسائل هذا الباب إلا مسألة واحدة، وهي:

زيادة الألف بعد الواو الطرفية:

اختُلف في مواضع زيادة الألف بعد الواو الطرفية؛ فيذكر ابن قتيبة (ت276هـ) أنها زيدت بعد واو الجماعة، سواء أكانت الواوُ منفصلةً خَطًّا عن الحرف الذي قبلها كما في (وَرَدُوا)، أم كانت متصلة كما في (فَعَلُوا)، قيل: إنّ أصلَ زيادتها هي الصورةُ الأولى؛ لتُحازَ الواوُ إلى ما قبلها وتفصل بالألفِ عَمَّا بعدها فلا تلتبس بالواو العاطفة، ثم انسحب هذا الحكم إلى الصورة الثانية ليكون الحكم في الجميع واحدًا، ثم أُثْبِتَت الألفُ كذلك بعد الواو الطرفية التي هي لامُ الفعل، مثل: (يَدْعُوا) و(يغزوا)؛ طردًا للحُكْمِ في كل واو طرفية في الأفعال، وإن كانت العلةُ التي أُدخِلَت لها الألف لا تلزم في كل الصور، وعزا ابنُ قتيبة هذا المذهب إلى المتقدمين من الكُتّاب، ثم ذكر أن بعض الكُتّاب في زمانه ذهب إلى قَصْرِ زيادة الألف على واو الجماعة دون الواو التي هي لام الفعل؛ لانتفاء العلة في الحالة الأخرى (ابن قتيبة، د. ت: 225– 226).

ولكن يبدو أن الصراع بين المذهبين امتد إلى ما بعد زمان ابن قتيبة؛ فقد اختار الزجاجي (ت337هـ) إثباتَ الألف في هذه المواضع كلها، وذَكَر أن هذا ما عليه الجماعةُ (الزجاجي،

1990: 139). وقال معاصرُه الصولي (ت335هـ): «لا يكادون يزيدون الألف إلا بعد واو الجمع، مثل: (آمنوا) و(كفروا)» (الصولي، 1922: 83).

وقال ابن بابشاذ (ت469هـ): «فمن ذلك زيادة الألف بعد واو الجمع إذا لم تكن متصلةً بمضمر، مثل: (أكلوا) و(شربوا) و(دعَوا)؛ فرقًا بينها وبين واو (يدعو) و(يغزو) التي من نفس الكلمة...» (ابن بابشاذ، 1977: 2/ 464).

وقد ذهب الفراء (ت207هـ) إلى قَصْرِ زيادتها في واو الفعل على حالة الرفع خاصةً؛ تشبيها بواو الجماعة (القلقشندي، 1922: 3/ 177).

وذهب بعضُ البصريين إلى أن واو الجماعة لو اتصلت بفعل مضارع نحو: (لن يضربوا) لا تلحقها الألف (القلقشندي، 1922: 3/ 176).

وأما واو الجمع المتطرفة المتصلة بالأسماء نحو: (هم ضاربو زيدٍ) و(بنو هاشمٍ) فمذهب البصريين أنها لا تلحقها الألف، خلافًا للكوفيين، بل إنّ الكوفيين زادوها حتى بعد ميم الجمع إذا أُلحِقَت بها الواو نحو: (هُمُوا) (الصولي، 1923: 246؛ القلقشندي، 1922: 3/ 177؛ السيوطي، 2001: 6/ 324).

وفصّل الكسائي (ت189هـ) في حالة النصب؛ فذكر أن الألف تزاد في آخر الفعل إن لم يتصل به ضمير، ولا تزاد إن اتصل به ضمير –نحو: ضربوهم–؛ فرقًا بين الحالين (القلقشندي، 1922: 3/ 177).

وحكى الزَّجَّاجي (ت337هـ) أنّ جماعةً من متقدمي الكُتّاب كانوا يكتبون يغزو ويدعو وغزو ودعو ونحوها – يكتبونه بغير زيادة ألف (الزجاجي، 1990: 139). بمعنى أنهم لا يزيدونها بعد أيّةِ واوٍ متطرفة، سواء أكانت واوَ جماعة أم واوَ الفعل. ويُفهم من كلامه أنهم لا يزيدونها فيما هو دون ذلك كالأسماء مِن باب أولى.

وكذلك ذكر ابن بابشاذ فقال: «...والمحققون من أصحابنا لا يُثبتون ألفًا في جميع ذلك؛ لأنه ليس في اللفظ ما يقتضي إثباتَ الألف» (ابن بابشاذ، 1996: 2/ 464).

ومع هذا الاختلاف في مواضعها اختلفوا أيضًا في علة زيادتها؛ فقيل: لَمّا كان وضعها على المد وعلى ألّا تتحرك أصلًا زادوا بعدها الألفَ؛ لأنّ فَصْلَ صوتِ المد بها ينتهي إلى مخرج الألف.

وقيل: حتى يفصلوا بها بين الضمير المنفصل المؤكِّد، والضمير المتصل الواقع مفعولًا، نحو: (ضربوا هُم)، و(ضربوهم)، ثم اطردت زيادة هذه الألف في كل واو جمع وإن لم يلحقها ضمير.

وقيل: زيدت للفصل بين واو الجمع والواو العاطفة ونحوها من الواوات المنفصلة عن الحرف قبلها، ثم طردوا الحكم في كل الواوات المتصلة بالحرف قبلها؛ توحيدًا للحكم في الجميع.

وقيل غيرُ ذلك (ابن قتيبة، د. ت: 225؛ القلقشندي، 1922: 3/ 176؛ السيوطي، 2001: 6/ 324– 325؛ الحمد، 2004: 134– 135).

والذي يهمّ من هذه العلل هو ما ذكره الهوريني (ت1291هـ) فقال: «وكان بعض الكوفيين يتبع المصحف في زيادتها بعد كل واو ساكنة متطرفة» (الهوريني، 2005: 306– 307).

فهو نصَّ على أن علةَ زيادةِ بعضِ الكوفيين الألفَ بعد كل واو ساكنةٍ متطرفةٍ هو اتباع رسم المصحف. وهذه العلة هي التي من أجلها أُوردَتْ هذه المسألة بين مسائل البحث، ولم يقف الباحث على من نص على هذه العلة قبل الهوريني.

وأشار الدكتور غانم قدوري إلى أن هذا كان من سِماتِ الكتابة في عصر رسم المصاحف (الحمد، 2004: 132)، فيُفهَمُ من كلامِه أنه كانَ عامًّا ومشتركًا في المصاحف وغيرها.

ومع تأخر الزمان أصبحت زيادة الألف تنحصر في واو الجماعة، أيًّا كان نوع الفعل أو إعرابُه، وأُهمِلَت الزيادةُ في غير ذلك من المواضع، وصارت علةُ زيادتها التفريق بين واو الجماعة وغيرِها من الواوات الطرفية، وكذلك بين واو الجماعة المتطرفة والمتوسطة في نحو: (وَزَنوهُم)، ومن ثم سمّوها: (الألف الفارقة)؛ قالوا: لأنها تفرّق بين هذه الحالات (الهوريني، 2005: 307).

ولم يستطع الباحث تحديدَ الوقت الذي استقر فيه عملُ المتأخرين على ذلك، لكن يبدو من كلام السيوطي (ت911هـ) أن الأمر في زمانه كان كذلك (السيوطي، 2001: 6/ 324)، وهو مستمر إلى زماننا (هارون، 2010: 31– 32، 35– 36؛ إبراهيم، 1975: 81؛ الحمد، 2004: 131– 134).

المبحث الثالث

مسائل البدل

يتضمن هذا البابُ المسائلَ التي تكتبُ فيها حروفٌ بغير ما تُنطَق؛ فتُخالِفُ الأصل الذي يقضي بمطابقة المكتوبِ المنطوقَ في ذوات الحروف. وقد وجد الباحثُ من مسائل هذا الباب ما يأتي:

رسم الهمزة:

الهمزة من الحروف الثقيلة في النطق، بسبب بُعدِ مخرَجِها، وتَطَلُّبِ إخراجها اجتهادًا وتكلُّفًا ومعالَجةً؛ وبسبب ذلك كان كثير من العرب يخففونها في نطقهم؛ إما بالتسهيل، وإما بالإبدال، وإما بالنقل، وإما بالحذف، وكان بعض العرب يحققونها محتملين ما فيها من الثقل والصعوبة ويحققونها،

لكن الفريقين اتفقوا على عدم تخفيفها في أول الكلمة (سيبويه، 1988: 541/3؛ ابن يعيش، د. ت: 107/9؛ الهوريني، 2005: 159؛ الحمد، 2004: 145- 146)، إلا عند الدَّرْجِ فإن لهم فيهما المذهبين السابقين.

وهذا التنوع في نطق الهمزة انعكس على طريقةِ رسمها؛ فكان فيه مذهبان:

1- مذهب أهل التحقيق: ويتمثل بكتابة الهمزة ألفًا حيث وقعت، وبأيّةِ حركةٍ تحركت (ابن جني، 2000: 1/ 55؛ ابن السراج، 1976: 107، 117، 146؛ القلقشندي، 1922: 3/ 207؛ الحمد، 2004: 146- 147)، نحو: بِأْر، مُأْمِن، رُأُوس، شَيْأ، وهذا المذهب له في كل وقتٍ أنصارٌ، لكنهم قليلون، ولم يلق انتشارًا في أي وقت، ونادى به في زماننا جماعةٌ ممن ينادون بتسهيل الكتابة.

2- مذهب أهل التخفيف: ويتمثل في رسمها حسب طريقة تخفيفها؛ فترسم في أول الكلمة ألفًا مطلقًا -نظرًا لأنها في أول الكلمة لا تخفَّف في مذهب الجميع-، وترسم في وسط الكلمة وآخرِها على صورة حرف المد الذي يخلفها عند التخفيف، واوًا أو ياءً أو ألفًا (ابن جني، 2000: 55/1؛ الاستراباذي، 1975: 3/ 319- 322؛ ناظر الجيش، 2007: 10/ 5311- 5312؛ الحمد، 2004: 147).

وأكثرُ رسم الهمزة في المصحف ورد على مذهب التخفيف؛ لكونِه لغةَ قريش، وقد كان كتّاب المصحف في زمن الخليفة الراشد عثمان بن عفان -رضي الله عنه- إذا اختلفوا في شيء كتبوه على لغة قريش (الداني، 1987: 151؛ الحمد، 2004: 148).

وقد كان لرسم المصحف على هذا المذهب أثرُه في الكتابة الاصطلاحية في هذا الباب الذي يُعَدُّ مِن أكبر أبوابِ علم الكتابة؛ فإنّ الكتّاب بَنَوْا كتابة الهمزة في الأكثر على حسب ما تؤول إليه عند تسهيلها (ابن جني، 1988: 63- 64؛ الحمد، 2004: 148- 149)؛ قالوا: لأن التسهيل لغة أهل الحجاز التي هي فصحى اللغات، ولأن عليه خط المصحف؛ فكان البناء عليه أولى، مع أن القياس يقتضيه (السيوطي، 2001: 3/405- 406؛ الهوريني، 2005: 159، 188؛ الحمد، 2004: 148- 149).

هكذا صرَّح عددٌ من العلماء أن رسم الهمزة على مذهب التخفيف كان اتباعًا لرسم المصحف. لكن رسم الهمزة في المصحف على مذهب أهل التخفيف كان لا يسعف أهلَ التحقيق عند القراءة في المصحف؛ فابتكر علماء العربية طريقةً تجمع بين المذهبين، تحافظ على رسم الكلمات الموروثِ، وتُيسّر الأمر على الذين يحققون الهمزة في نطقهم، وذلك بوضع علامة الهمزة على حروف المد البديلة التي تنطق مكان الهمزة، مثل: مؤمن، بئر، يأتي، واستقر العمل على هذا المذهب في رسم الهمزة، وصار علماءُ الكتابة يقولون: رسم الهمزة يجري على لغة التخفيف، وفي

الشكل يجري على لغة التحقيق (الاستراباذي، 1975: 3/ 320؛ الهوريني، 2005: 218؛ الحمد، 2004: 148– 149).

رسم الهمزة المكسورة في أول الكلمة ياءً إذا دخلت عليها همزة الاستفهام:

تتفرع هذه المسألة والمسائل الثلاث التي بعدها عن المسألة السابقة، ولكنها تميزت بأن لها تفصيلًا خاصًّا بها، فحَسُنَ إفرادُها بالكلام.

قال الهوريني (ت1291هـ): «ومثل دخول همزة الاستفهام على الفعل والاسم ...: دخولها على (إنْ) الشرطية و(إنَّ) الناسخة الناصبة للأسماء، و(إذا) ... فتكتب الهمزة المكسورة ياءً اتباعًا للمصحف، وجوز ابنُ مالك في غيره كَتْبَها ألفًا ثانيةً بعد ألف الاستفهام، وهو القياس» (الهوريني، 2005: 186).

وقد ذكر ابنُ قتيبة (ت276هـ) أن للكُتَّاب ثلاثةَ مذاهب في مسألةِ دخولِ همزة الاستفهام على ما أولُه همزةُ قطعٍ:

المذهب الأول– كتابتهما بألِفين، سواء كانت حركة الهمزة الثانية فتحة أم ضمة أم كسرة، نحو: أَأَنت، أأُكرمتَ، أَإنّك.

المذهب الثاني– تصويرها بمجانِسِ حركتِها؛ لأنها حينئذٍ تُسهَّل على نحوِه، مثل: أَأَنت، أؤكرمتَ، أئنك.

المذهب الثالث– الحذف في المفتوحة، والاكتفاء بألف واحدة؛ استثقالًا لاجتماع ألِفَيْن.

ثم ذكر أنَّ أعجَبَ المذاهبِ إليه المذهبُ الأول، وأجاز المذهبَ الثاني أيضًا، وقرر أن المذهبَ الثالثَ مرجوحٌ؛ لأنه يؤدي إلى اشتباه الاستفهام بالخبر (ابن قتيبة، د. ت: 223– 225). والملحوظ أنه هنا مَالَ إلى مذهب أهل التحقيق في كتابة الهمزة، وأنه لم يعمل بقاعدةِ كراهةِ توالي مِثْلَيْن في الخط.

ولم يبتعد كلامُ ابنِ السرّاج (ت316هـ) عمّا ذكره ابنُ قتيبة، وأشار إلى أن أهل المذهب الثاني يوافقون رسم المصحف (ابن السراج، 1976: 122).

والظاهر من كلام ابن دُرُسْتَوَيْه (ت347هـ) أنه يميل إلى مذهب أهل التحقيق ولا يجيز سواه (ابن درستويه، 1977: 25– 26).

وهكذا ظل الناسُ عبر القرون بين آخذ بالمذهب الأول، وأخذٍ بالمذهب الثاني، ومجوّزٍ للمذهبين، وذلك إلى زماننا (القلقشندي، 1922: 3/ 211؛ السيوطي، 2001: 6/ 317؛ الهوريني، 2005: 185؛ هارون، 2010: 14، أمين والترزي، 1984308– 310؛ الحمد، 2004: 150).

رسم الهمزة في (لئلّا) و(لَئِنْ) على الياء:

ذكر ابنُ قتيبة (ت276هـ) أن (لِئَلَّا) تكتب بالياء مهموزةً وغيرَ مهموزةٍ، وذكر أنَّ القياس كتابتُها بالألف؛ لأننا نكتب (لِأَنْ) بالألف، فكذلك ينبغي أن تكتب إذا زيدت عليها (لا)؛ لأنه لم يتغيَّر في الكلام شيء غير النفي، وكذلك الحال في (لَئِنْ)؛ لأنها (إِنْ) زيدتْ عليها اللامُ. وصرّح بأن علة مخالفة القياس في الموضعين كانت اتباعَ رسمِ المصحف (ابن قتيبة، د. ت: 240- 241).

واستمر الأمر في هذين الحرفين عبر العصور (ناظر الجيش، 2007: 10/ 5313؛ القلقشندي، 1922: 3/ 205؛ الهوريني، 2005: 147، 187؛ الحمد، 2004: 150)، وقد نصَّ غيرُ ابنِ قتيبة ممن كتبوا في قواعد الكتابة على أن سبب التزام هذه الصورة هو اتباع رسم المصحف (الزجاجي، 1990: 132؛ القلقشندي، 1922: 3/ 213؛ السيوطي، 2001: 6/ 310- 311؛ الهوريني، 2005: 147، 187). وبعضهم علَّل ذلك بغير اتباع المصحف؛ فقيل: لأن اللام مع الذي بعدها كالشيء الواحد (ابن السراج، 1976: 122)، وقيل: لأنها إذا نُطقت على لغة أهل التسهيل نطقت ياءً (السيوطي، 2001: 6/ 310- 311)، وقيل: لكثرته في الموضعين، أو لكراهة صورته في الأوّل (الاستراباذي، 1975: 3/ 320)، وقيل: إن الهمزة بدخول اللام عُدَّتْ متوسطة؛ لذلك أجرَوْا عليها حكم التوسط (إبراهيم، 1975: 115؛ الحمد، 2004: 150). ولكن هذه العلل وإن كان لم تذكر اتباع رسم المصحف فهي في الوقت نفسه لا تُنافيه ولا تتعارض معه؛ فربما هي توجيه للمسألة بعامة.

رسم المتوسطة إذا تحركت وسكن ما قبلها:

بدأ الخلاف في هذه المسألة مبكرًا؛ فقد ذكر ابن قتيبة (ت276هـ) أن الهمزة في الفعل إذا كانت عَيْنًا وانفتح ما قبلها كُتِبَتْ إذا انضمّت واوًا، وإذا انكسرت ياءً، وإذا انفتحت ألفًا، نحو: (سَأَل)، و(يَئِسَ)، و(لَؤُمَ)، فإن جيء مِن ذلك بـ(يَفعل) فالحذف أجوَد، نحو: (يَسْئَل) و(يَيْئَس) و(يَلْئُم)، وذكر أن بعضهم كتبوها بإبدال الهمزة، ثم قال: «والحذف أجوَد، وبالحذف كتبت في المصحف إلا في حرف واحد ...» (ابن قتيبة، د. ت: 266). فهو يستأنس في ذلك برسم المصحف.

وقال ابن السراج (ت316هـ): «وقوم يختارون في (يَسأل) و(يزأَر) و(يَسْأم) و(يَلْؤُم) الحذفَ، ويجيزون البدل، والحذف عندهم أجوَد. قالوا: وبالحذف كتبت في المصحف، إلا في حرف واحد...» (ابن السراج، 1976: 120).

وأما الزجاجي (ت337هـ) فقرر وجه الإبدال، ثم حكى أن فيها خلافًا وأن هناك مَن يرى الحذف (الزجاجي، 1990: 120).

وذُكر فيها وجهٌ ثالثٌ هو أقلُّ استعمالًا، وهو كتابتها بالألف على كل حال (القلقشندي، 1922: 3/ 207؛ السيوطي، 2001: 6/ 312).

وهكذا استمر هذا الاختلاف على مر العصور (ابن بابشاذ، 1996: 2/ 451؛ الاستراباذي، 1975: 3/ 319– 322؛ ناظر الجيش، 2007: 10/ 5313؛ القلقشندي، 1922: 3/ 207؛ السيوطي، 2001: 6/ 311–)، وقد نسب ابنُ جني (ت392هـ) الحذف إلى الأكثرين (ابن جني، عقود الهمزة 60)، وذكر السيوطيُّ (ت911هـ) أن الإبدال هو مذهب الأكثرين (السيوطي، 2001: 6/ 311). وأما أهل زماننا فالعمل عندهم على الإبدال؛ فيرسمونها ألفًا إن كانت مفتوحة، وواوًا إن كانت مضمومة، وياءً إن كانت مكسورة، نحو: يسأل، ويلؤم، ويئِنُّ (هارون، 2010: 14؛ الحمد، 2004: 154).

رسم الهمزة المتوسطة إذا كانت ممدودة:

وذلك نحو: (رئيس) و(لئيم). وقد ذكر ابن قتيبة (ت276هـ) أنه اختُلِفَ فيها على وجهين: فكتب بعضهم هذه الكلمات وأمثالَها بياءٍ واحدةٍ اتّباعًا للمصحف، نحو: رئس، ولئم، وكَتَبَها بعضُهم بياءين –كما ذُكِر أوّلًا–، وذكر ابنُ قتيبة أن هذا الوجه أحبُّ إليه (ابن قتيبة، د. ت: 265).

كما ذكر أن الهمزة إن كانت مضمومة وبعدها واو اكتُفي بواو واحدة مع حذف الهمزة، فيكتب قرؤوا هكذا: قروا، ثم قال: «هذا الذي عليه رسم المصحف ومتقدمو الكتّاب». وذكر أيضا أن بعض الكتاب كتبها بياء قبل الواو (نحو: مستهزئون)، وقال: «وذلك حسن» (ابن قتيبة، د. ت: 264).

وحكى ابنُ السراج (ت316هـ) هذا الخلاف ثم أضاف: «فإن وقع بعد هذه الهمزة واو فبعضهم يحذف الهمزة، وبعضهم يثبت، مثل: خاطئون، ومتكئون، ومستهزئون، قد كُتب بالهمزة وبغير الهمز. قال أحمد بن يحيى (أبو العباس ثعلب): وأكثر ما يكتب بلا همزة. قال: وكذلك الكتاب[1]» (ابن السراج، 1976: 122).

فثعلب هنا –كما يَظهر– يستأنس برسم المصحف في تفضيل وجه الحذف، وابن قتيبة يصرح بأنهم اتبعوا رسم المصحف في الحذف.

وقد استمر هذا الخلاف إلى وقت متأخر (الاستراباذي، 1975: 3/ 320)؛ فقد ذكر الهوريني (ت1291هـ) أن الهمزة المكسورة ترسم ياءً مطلقًا؛ على حسب تخفيفها وتسهيلها أو إبدالها بها، سواء أكانت خفيفة أم مشددة، ولو كان بعدها ياء متحركة أو ساكنة، وبأي حركةٍ تحرَّك ما قبلها، وسواء أكان صحيحًا أم معتلًّا، وذكر أن وبعضهم يحذفها إذا كان بعدها ياء ساكنة؛ استثقالًا لجمع ياءين في الصورة، عملا بقاعدة: (كل همزة بعدها حرف مد كصورتها

(1) غير مضبوطة في الأصل المطبوع؛ يحتمل أن يكون أراد بها المصحف –وهو الذي رجحه الباحث وبَنَى عليه–، أو أن يكون أراد بها الكُتَّاب، أو أنها اسمُ مصدرٍ للكتابة.

فإنها تحذف)، إلا إنْ خافوا التباسَها بغيرها (الهوريني، 2005: 166- 167). وهذا ما استقر عليه عملُ أكثرِ أهل زماننا (أمين والترزي، 1984، 308؛ الحمد، 2004: 159- 160).

وأما (خاطئون) ونظائرُها فقد اختلف فيها المتقدمون على ثلاثة مذاهب: فذهب سيبويه إلى كتابتها على حركتها، وذهب الأخفش والكوفيون إلى كتابتها على حركةِ ما قبلها، وذهب فريقٌ إلى حذفها، واستمر هذا الخلاف إلى وقت متأخر (السيوطي، 2001: 6/ 313؛ الهوريني، 2005: 180؛ الحمد، 2004: 159)، ولكن جرى العمل في زماننا غالبًا على كتابتها على ياء –كما هي مكتوبة أوّلًا– (أمين والترزي، 1984، 308؛ هارون، 2010: 15؛ الحمد، 2004: 159).

كتابة (يحيى) عَلَمًا بالياء:

القياس في (يحيى) إذا كان عَلَمًا أن يكتب بالألف هكذا: (يحيا)؛ لأن ألِفَه وإن كانت رابعةً فإنها مسبوقةٌ بياءٍ؛ فكراهةً لاجتماعِ ياءَيْنِ في آخرِ الاسمِ تكتب بالألف، ولكن ذكر ابن قتيبة (ت276هـ) أنّ الكُتَّابَ أجمعوا على كتابته بالياء، ثم قال: «وأحسبُهم اتبعوا فيه رسمَ المصحف» (ابن قتيبة، د. ت: 258- 259).

وذكر ابن السراج (ت316هـ) أن ذلك للتفريق بين الاسم والفعل، وأن الكُتّاب اتبعوا في ذلك رسمَ المصحف (ابن السراج، 1976: 123).

وقد تتابع جماهير الكتّاب على مر القرون على كتابة (يحيى) بالألف إذا كان علَمًا (ابن بابشاذ، 1875: 2/ 445؛ الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب 3/ 332؛ السيوطي، 2001: 6/ 336؛ الهوريني، 2005: 247؛ هارون، 2010: 19- 21؛ الحمد، 2004: 141- 142)، وإنْ لم ينص أكثرُهم على أن ذلك كان اتباعًا لرسم المصحف، والعلةُ الأكثر دورانًا في كتبهم هي التفريق بين العلَم بين والفعل (الاستراباذي، 1975: 3/ 332- 333؛ ناظر الجيش، 2007: 10/ 5311؛ السيوطي، 2001: 6/ 336)، قالوا: الاسم كان أحقَّ بالياء لأنه أخفّ (الاستراباذي، 1975: 3/ 332- 333)، أو أقلّ فيحتمل فيه الثقل (ناظر الجيش، 2007: 10/ 5311)، أو لأن الأعلام يقع فيها مِن التغيير فيها ما لا يقع في غيرها؛ باعتبارها منقولةً في أصلها؛ فكانت أحقّ بالتغيير؛ لأن التغيير يؤنس بالتغيير (ابن بابشاذ، 1977: 2/ 445).

كتابة (الصلاة) و(الزكاة) و(الحياة) بالواو:

ذكر ابن قتيبة (ت276هـ) أن (الصَّلوة) و(الزكَوة) و(الحيوة) تكتب بالواو اتباعًا للمصحف، وأكَّد أنّ هذا لا يقاس في نظائرها نحو: (الفلاة)، وهذا ما لم يُضف شيءٌ من هذه الحروف إلى ضميرٍ؛ فإنها حينئذ تكتب بالألف. ثم قال: «ولولا اعتياد الناس لذلك في هذه الأحرف الثلاثة وما في مخالفة جماعتهم لكان أحبَّ الأشياء إليَّ أن يُكتب هذا كلُّه بالألف» (ابن قتيبة، د. ت: 247).

وقد ظل أكثر الكُتَّاب بعد ابن قتيبة يكتبونها بالواو اتباعًا لخط المصحف (الزجاجي، 1990: 62؛ الصولي، 1923: 255؛ ابن بابشاذ، 1996: 2/ 467؛ ناظر الجيش، 2007: 10/ 5312؛ القلقشندي، 1922: 6/ 257– 258)، وقد يزيد بعضهم كلمات أخرى، مثل: (الغدَوة) و(المشكَوة) و(الربَوا) (الصولي، 1923: 255؛ ابن مالك، 1967: 334)، لكن الأكثر يقتصرون على الكلمات الثلاث التي ذكرها ابن قتيبة، بل ذكر ابن قتيبة أن ما سوى الكلمات التي ذكرها لا خلاف فيه (ابن قتيبة، د. ت: 247). وفي المقابل نجد من يرجح كتابتَها في غير المصحف بالألف على القياس، كالمبرّد (ت282هـ) (ابن السراج، 1976: 124) وغيرِه (القلقشندي، 1922: 3/ 204)، ومَن يجيز الوجهين، كالصولي (ت335هـ) (الصولي، 1923: 255)، ولهذا انقسم الناس بين من يكتبها بالألف ومن يكتبها بالواو (الزجاجي، 1990: 62؛ القلقشندي، 1922: 3/ 204).

وأما (الربا) فقد ذكر بعضهم أنه جُمع في كتابتها خاصةً بين الواو والألف، أي بين العِوض – وهو الألف– والمعوَّض منه –وهو الواو–، على هذا النحو: (الربوا) (ناظر الجيش، 2007: 10/ 5312؛ القلقشندي، 1922: 3/ 204). والذي يَظهر للباحث –وإن لم يقف على مَن ذكر ذلك– أن الألف التي بعد الواو هي ألف الفصل؛ لأن الواو فيها متطرفة، بخلاف نظائرها من الكلمات الأخرى؛ فالواو فيها غير متطرفة.

ويبدو أن كتابة الكلمات المذكورة بالواو قد بقي إلى زمان أبي حيان (ت745هـ)، إذ قال: «ألا ترى أنا نوافق خط المصحف مع مخالفة القياس في مواضع كـ(الصلاة) و(الزكاة) ...» (السيوطي، 2001: 6/ 311).

ولكن المتأخرين جرى عملهم على كتابة جميع هذه الكلمات بالألف على القياس، وأن تبقى كتابتها بالواو خاصة بالمصحف. قال السيوطي (ت911هـ) بعد أن ذكر هذه الكلمات: «...وهذا كله مما يُنقاد إليه في كتابة المصحف، ولا يقاس عليه خارجه، بل إذا وقعت هذه الألفاظ ونحوها في غير القرآن لم تكتب إلا على القوانين السابقة» (السيوطي، 2001: 6/ 340– 341). واستقر الأمر على ما ذكره السيوطي إلى يومنا هذا (الهوريني، 2005: 159، 230؛ هارون، 2010: 54؛ الحمد، 2004: 142– 143).

كتابة (إذَنْ) بالنون:

اختُلِفَ في هذه الكلمة قديمًا وحديثًا؛ فقد ذكر ابنُ قتيبة (ت276هـ) أنها تكتب بالألف لا بالنون، في كلّ حالٍ (ابن قتيبة، د. ت: 248)، ونسبَ بعضُهم هذا القولَ إلى البصريين (الهوريني، 2005: 276؛ هارون، 2010: 34)، بل عَزاه بعضُهم إلى الأكثر (الاستراباذي، 1975: 3/ 318).

وأوجب المبرِّدُ (ت282هـ) (البطليوسي، 1990: 2/ 124) وابنُ دُرُسْتَوَيْه (ت347هـ) (الصولي، 1922: 90) وغيرُهما كتابتَها بالنون على كل حال، ونسبَه بعضهم إلى الكوفيين (الهوريني، 2005: 277)، وعزاه أبو حيان إلى الأكثرين (السيوطي، 2001: 6/ 307).

وفصَّل الفرّاء (ت207هـ) فرأى أن تكتب بالنون إذا كانت عاملةً، وبالألف إذا لم تعمل، فقال: «ينبغي لمن نَصب بـ(إذَن) الفعلَ المستقبلَ أن يكتبها بالنون، فإذا توسطت الكلام وكانت لغوًا كتبت بالألف» (ابن قتيبة، د. ت: 249).

ولكلِّ وجهٍ علة ومأخَذٌ؛ فالذين اختاروا كتابتَها بالألف نظروا إلى حال الوقف؛ لأنه يختارون الوقف عليها بالألف. والذين اختاروا كتابتَها بالنون منهم مَن علَّل بأنه يوقف عليها بالنون، ومنهم مَن علّله بأنه للتفريق بينها وبين (إذَا) الظرفية والفجائية حتى لا تشتبه بهما. وأما على مذهب المبرد فقيل: تكتب عند عملها بالألف لضعفها، وبالنون إن أهملت لقوَّتها (ابن قتيبة، د. ت: 248؛ السيوطي، 2001: 6/ 307؛ الهوريني، 2005: 277- 278).

والغالب في زماننا كتابتُها بالنون مطلقًا (الحمد، 2004: 140)، بل قال عبد السلام هارون: «الذي عليه المعاصرون الآن كتابتُها بالنون مطلقًا» (هارون، 2010: 54) قالوا: حتى لا يقع الخلط بينها وبين (إذَا) غير المنوَّنة، ولأنها أصلٌ من الكلمة. بينما هناك من يكتبها بالألف مطلقًا، وأقل منهم مَن يتبعون مذهب الفرّاء (الهوريني، 2005: 276- 278؛ هارون، 2010: 54؛ إبراهيم، 1975: 74؛ الحمد، 2004: 140).

ولم يَذكُر أحد ممن سبق أنّ كتابة هذه الكلمة بالألف كان اتباعًا لرسم المصحف، إلا أن ابنَ عقيل (ت769هـ) قال عن وجهِ إبدالِ النونِ ألفًا: «وهو قولُ الجمهور، وبالألف كتبت في المصحف» (ابن عقيل، 1982: 4/ 305).

وقال الهوريني (ت1291هـ): «إذا وقفتَ عليها تبدلها ألفًا كالمنوَّن المنصوب؛ فلهذا تكتب بالألف مطلقًا -سواء كانت ناصبة أو لا- في المذهب البصري، كما رسمت كذلك في المصحف ...» (الهوريني، 2005: 276).

فهُما يستأنسان برسم المصحف في ذلك.

إبدال ياء المتكلم ألفًا:

اختُلِفَ في طريقةِ كتابةِ الألفِ المبدلة من ياء المتكلم في نحو: (يا أَسَفَا) و(يا وَيْلَتَا) و(يَا حَسْرَتَا) و(يا أَبَتَا)؛ فذهب فريقٌ إلى كتابتها بالألف؛ تَبَعًا للتلفظ بها، واختار فريقٌ كتابتَها على صورة الياء نحو: (يا أسفَى) (يا ويْلَتَى) (القلقشندي، 1922: 197/3؛ الهوريني، 2005: 227، 282؛ هارون، 2010: 33؛ الحمد، 2004: 142)، والأكثرون على المذهب الأول (الهوريني،

2005: 282)، وهو الذي استقر عليه العمل في زماننا (هارون، 2010: 33؛ الحمد، 2004: 142).

وقد علل الهوريني (ت1291هـ) جوازَ وجهِ كتابتِها بالياء بأنه تَبَعًا لرسم المصحف (الهوريني، 2005: 227، 282).

المبحث الرابع

مسائل الوصل والفصل

يتضمن هذا البابُ المسائلَ التي تكتبُ الكلمات متصلة ببعضها أو منفصلة عن بعضها، والأصلُ في ذلك أنّ ما صح الابتداءُ به والوقفُ عليه رُسم مفصولًا عن غيره، والعكس بالعكس، فما خالفَ هذا الأصل يُذكَرُ في هذا الباب.

ولم يقف الباحث من مسائل هذا الباب إلا على مسألة واحدة هي:

وصل (ما) بـ(نِعْمَ) و(بئس):

بدأ ذكرُ الخلافِ في هذه الكلمة منذ القدم؛ فقال ابن قتيبة (ت276هـ): «و(نِعِمَّا) إن شئتَ وَصَلْتَ، وإن شئتَ فصلتَ، وأحبُّ إليَّ أن تَصِلَ؛ للإدغام، ولأنها موصولة في المصحف، (وبِئْسَمَا) كذلك؛ لأنها وإن لم تكن مدغمة فهي مشبهة بها» (ابن قتيبة، د. ت: 237).

فهو يجعل كونَها موصولةً في رسم المصحف أَحَدَ المرجِّحاتِ لوجهِ الوصل في المسألتين.

وحجة مَن اختار الفصل: أن (ما) في هذين الحرفين موصولة (ابن قتيبة، د. ت: 237).

ويبدو أن الوجهين بقيَا معمولًا بهما إلى وقت متأخر؛ فقد ذكرهما القلقشندي (ت821هـ) (القلقشندي، 1922: 3/ 218)، والسيوطي (ت911هـ) (السيوطي، 2001: 6/ 321).

وقد ذكر الهوريني (ت1291هـ) أن (ما) توصل بـ(نعم) إذا كسرت عينها؛ لفائدة الاختصار والتخفيف بإدغام الميم، فإن لم تدغم لم توصل، وأن الأحسن فصلها مِن (بئس) (الهوريني، 2005: 140– 141).

وتابعه على ذلك أكثر المعاصرين (إبراهيم، 1975: 89– 90؛ هارون، 2010: 59– 60)، وبعضهم يجيز الوجهين (الحمد، 2004: 175).

المبحث الخامس

مسائل الضبط

كانت المصاحف العثمانية خِلْوًا من علامات الضبط، سواءٌ الصوتية والتمييزية وغيرها؛ وذلك تبعًا لِمَا كانت عليه الكتابة العربية في صدر الإسلام، كما يظهر ذلك من الوثائق والنقوش القديمة (الحمد، 2021: 22، 25)، قال الداني: «والعرب لم تكن أهلَ شَكْلٍ ونَقْطٍ، وإنما كانت تُفَرِّق بين ما يشتبه ويُشْكِل مما تتفق صورتُه ويختلف لفظه أو معناه بالحروف» (السخاوي، 1997: 610-611؛ الحمد، 2004: 136).

فكانوا مثلًا يفرّقون بالواو بين (عُمَر) و(عَمْرو)، ويفرقون بالألف بين (مائة) وبين ما يشبهها في الصورة مثل: (منه) و(فيه)، ويفرقون بالواو بين (أولئك) و(إليك)... إلى غير ذلك من الأمثلة.

إلى أن وُجِدَت في عصر التابعين وما بعده حاجةٌ إلى وضعِ علاماتٍ تجعل الكتابةَ قادرة على تلبية متطلبات المرحلة، فتساعد القارئَ على تصحيحِ القراءة وضبطِها، وتحفظه من الوقوع في اللحن، وانتهت جهودهم بوضع علمٍ سُمِّيَ (علم النقط والشكل) و(علم الضبط)، أسهم في وضعه علماءُ العربية وعلماءُ القراءة، فابتكر هؤلاء العلماء العلامات التمييزيةَ المتمثلة في نقاط الإعجام لتمييز الحروف المتشابهة في الصورة، والعلامات الصوتية التي تدل على الحركات ونحوها، وأول ما استُخدمت تلك العلامات في رسم المصحف (الحمد، 2004: 53- 56؛ الحمد 2021: 21-23)؛ لأن الروايات التي تتحدث عن ظهور هذه العلامات تَذْكُر أن ظهورها كان مرتبطًا بوقوع اللحن في تلاوة القرآن (الأنباري، 1971: 1/ 41؛ الداني، 1987: 4)، ثم استُخدِمَت في الكتابة في غير المصحف؛ للقصد نفسه.

وقد اختلفت مذاهبُ العلماء في هذه العلامات، ومرت بمراحل من التطور، والأصلُ أن يكون الضبطُ في المصحف وغيرِه واحدًا؛ لأن أصولَ الضبط التي وضعها العلماء استُعمِلَت في الموضعين بطريقة واحدة، لكن أسهمت عوامل متعددة في إظهار بعض الاختلافات في الضبط بين الرسم المصحفي والرسم القياس على مر العصور، منها: تعدُّد مذاهب علماء الضبط على مستوى الأفراد أو الفئات أو الأقطار، واختلاف الأزمنة، والاختلاف في بعض المسائل الرسمية كتقدير المحذوف من الرسم، وهذه العوامل لم تكن سببًا للاختلاف بين ضبط المصحف وضبطِ غيرِه فحسب، بل أدت إلى اختلافٍ في ضبط المصاحف أنفسها (الحمد، 2021: 21، 35- 36، 39). ولكن مع ذلك ظلت غالب علامات الضبط التي استُخدمت في ضبط المصحف مستخدمة في الكتابة العربية حتى يومنا، وهذا يُظهِرُ أثرَ خطِّ المصحفِ الكبيرَ في الكتابة العربية من حيث الضبط؛ لأنها لم تَعرِف الضبطَ إلا بعد أن اخترعه العلماء لأجلِ ضبطِ المصحف.

ولعله يمكن حصر أفراد المسائل والقضايا التي اختلف فيها الضبط في المصحف عن الضبط في الكتابة الاصطلاحية – فيما يأتي (الحمد، 2021: 46):

إعجام الياء المتطرفة وإهمالها:

نُقِطَت الياءُ المتطرفة في بعض المصاحف في أواخر القرن الرابع أو بعده، وظل الكتّاب مختلفين بين نَقْطِها وعدَمِه، وسبب هذا أنّ أهل الرسم كانوا ينصون على عدمِ نَقْطِها إذا تطرفت، مع أنها نُقِطت في بعض المصاحف القديمة، وفي المقابل نجد الكتّاب اعتادوا نقطَها في جميع أحوالها (الصولي، كتاب الكتّاب 96؛ القلقشندي، 1922: 3/ 154؛ الحمد، 2021: 49، 51–52)، وامتد هذا الخلاف إلى عصرنا (الهوريني، 2005: 414) ؛ فقد تَرَكَ كثيرٌ من الكُتّاب نَقْطَها، لا سيما في الديار المصرية –كما نلاحظه في الكتب المطبوعة والوثائق المخطوطة–، وكذلك مَن تعلّم على أيديهم في الأقطار الأخرى، ولكن صار نقطُها اليوم هو الغالب، ولا سيما في الكتابة الحاسوبية.

موضع الهمزة المتوسطة المكسورة من الياء:

اختصت هذه الهمزة دون غيرها بوضع علامة الهمزة (ء) مع حركتها تحت الياء في كتابة المصحف، نحو: {وَلَٰٓئِنِ} [سورة البقرة:120]، ولم يؤخذ بذلك في الرسم القياسي، فهي توضع فوق الياء وتوضع حركتُها تحتَها أو تحت الحرف (الحمد، 2021: 58– 59).

موضع الكسرة من الشَّدة:

في الكتابة الاصطلاحية اشتهر وضعُ الكسرة مع الشدة فوق الحرف هكذا: (حِطِّين)، وبعضُ الكتاب يضعونها أسفل الحرف ويبقون الشدة وحدها فوق الحرف هكذا: (حِطِّين)، وذكر علماءُ الإملاءِ أن الوجهين جائزان، لكن هناك مَن يرجّح الوجه الثاني استصحابًا قياسًا على غير المشدَّدِ وطردًا للباب على سنَنٍ واحدٍ، وهناك مَن يرجحُ الوجهَ الأول حتى لا تضطرب عينُ القارئ في مراعاةِ ما فوق الحرفِ وتحتَه في آنٍ معًا، وحتى لا يقع زحزحةٌ للكسرة عن موضعها بسبب الطباعة فيوقعَ ذلك في اللبس والخلط (الهوريني، 2005: 406؛ زكي، 1353: 45؛ الحمد، 2021: 57–58)، كما اختلفت الخطوط الحاسوبية الموجودةُ اليوم بين هذا وذاك.

وأما في ضبط المصاحف فالغالب اعتماد الضبط الثاني (الحمد، 2021: 57– 58). أي يمكن القول هنا: إن هذا الفرق غالبٌ لا مطرّد، ولا يكاد يكون من الخصائص.

رسم التنوين:

إن التنوين وإن كان في الضبطين شَكْلَةً مكررةً لكن في الكتابة الاصطلاحية ترسم الحركتان متراكبتين من دون تفريق بين ما بعده حرفُ إظهارٍ أو غيره (ـً، ـٍ، ـٌ)، بينما في رسم المصحف يفرَّق

بين الحالين؛ فترسم الحركتان فوق بعضهما في التنوين المظهَر، ومتتابعتين في التنوين المخفَى والمدغَم نحو: {إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَٱكْتُبُوهُۚ} [سورة البقرة:282]، فالتنوين الأول مظهر، والثاني مدغم، والثالث مخفى، وإن قُلِبِ التنوينُ ميمًا عند الباء تُبدَل الحركةُ الثانيةُ ميمًا أيضًا، نحو: {خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ١٥٣} [سورة آل عمران:153].

علامة السكون:

بعض أهل الضبط كان يكتب علامة التنوين دائرةً صغيرة، وبعضهم كان يكتبها على شكل رأس خاء صغيرة مهمَلة (ـۡ)، لكن الذي استقر عليه العمل في الكتابة الاصطلاحية هو كتابته دائرة صغيرة (ـْ)، وكذلك الأمر في المصاحف التي أخذت بعلامات المغاربة، وبقيت رأس الخاء تستخدم في بعض المصاحف التي اعتَمدت علامات المشارقة.

علامة المَدّ:

اشتهر استعمالُ علامة المد (~) في المصاحف للدلالة على زيادة مقدار حرف المد عن المد الطبيعي، وأما في الكتابة الاصطلاحية فقد اشتهر وضعها على الهمزة المفتوحة الممدودة، أي التي بعدها ألف؛ للدلالة على أن هناك ألفًا محذوفة خطًّا موجودة لفظًا، وسواء أكانت الألف في الأصل همزة –نحو: آدم–، أم لم تكن –نحو: مآب–، وهي توضع في الأول وفي الحشو، ولا توضع على الحرف الأخير، سواء الألف التي تليها همزة محذوفة –مثل: (ماء) و(وضوء)–، والألف التي تليها مدة ترسم ياءً –مثل: (مَلْأَى)–. (الصولي، 1922: 99؛ الداني، 1987: 54؛ الهوريني، 2005: 405؛ الحمد، 2021: 63)

قال الهوريني: «والنساخ يضعونها في ذلك جميعه على حد سواء، ولا يفرقون، بخلاف المطبعة؛ فإن فيها فرقًا بين ذلك، وتخصيصَ المدة بالهمزة التي يليها مد دون الألف التي يليها الهمز» (الهوريني، 2005: 406).

وهذا الاختلاف في استخدام هذه العلامة بين كتابة المصحف والكتابة الاصطلاحية كان قديمًا؛ فهو موجود في أقدم كتاب وصلَنا يتضمن قواعد الكتابة، وهو (أدب الكاتب) لابن قتيبة (ت276هـ) (ابن قتيبة، د. ت: 226– 227)، وبقي على ما هو عليه إلى يومنا هذا (الهوريني، 2005: 361؛ أمين والترزي، 1984311؛ الحمد، 2021: 43).

الألف الخنجرية:

وتسمى أيضًا: النّصبة. ويراد بها الألف الصغيرة التي ترسم على شكل يشبه رأس الخنجر للدلالة على الألف المحذوفة كما في نحو: (هَٰذَا) و(الله)، أو على الألف التي رسمت على صورة الياء (ى)، وهي تستخدم في ضبط المصاحف، ولكنها في غير المصحف لا تستعمل إلا قليلًا،

وقد تكلم عنها بعضُ من كتبوا في قواعد الكتابة كأحمد زكي باشا (ت1353هـ)، وذكر أنه لا حاجة لاستخدامها إلا في كلمة: (إلَه)؛ لمنع الالتباس (زكي، 1912: 40– 41)، ولكن الأكثرين على عدم استعمالها، وقلّما تُذكر في كتب الإملاء.

علامة همزة الوصل:

وتسمى أيضًا: الصلة، وهي العلامة التي توضع فوق الألف للدلالة على أنها ألف وصل، وهي رأسُ صادٍ صغيرةٌ على هذا النحو: (ٱ)، (الهوريني، 2005: 405؛ زكي، 1912: 42).

وهذه العلامة موجودة في رسم المصحف، ولكن في غير المصحف أكثرُ الكُتَّاب يهملون همزة الوصل ولا يضعون فوقها شيئًا،

وحتى كتب الإملاء قلَّما نجد فيها ذكرًا لها، وقد ذكرها بعض متقدمي عصرنا كالهوريني وأحمد زكي باشا (الهوريني، 2005: 405؛ زكي، 1912: 42)، وفصَّلَ هذا الأخيرُ فذكر أنها توضع دائما في فوق ألف الوصل أينما وقعَت، إلا إن كانت في صدر الكلام فحينئذ يوضع بدلًا منها حركةُ الألف التي ستنطق بها (اَ ، اُ ، اِ)، وكذلك (أل) التعريف فلا توضع عليها شيء؛ لعدم إمكان الالتباس فيها أو بسببها (زكي، 1912: 42).

الياءات والواوات الصغيرة التي توضع للدلالة على مد الحرف:

هذه العلامات هذه خاصة بضبط المصحف، نحو: {فَلَهُۥ عَذَابٌ} [سورة البقرة:178]، {يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا} [سورة البقرة:26]، {دَاوُۥدُ} [سورة البقرة:251]، ولا تستعمل في الكتابة الاصطلاحية.

الخاتمة

بحمد الله استطاع الباحث جَمْعَ غالبِ المسائل الداخلة في حدود الدراسة، ولا يدَّعي أنه جمَعها كلَّها؛ لأن عددًا من الكُتُبِ المتضمِّنة لقواعد الكتابة لم يُطبع بَعْدُ أو ما يزال مفقودًا، وحتى المطبوع منها بعضُه لم يتيسر للباحث الحصول عليه، ولأن بعضَ عباراتِ العلماء محتمِلةٌ وترجَّح للباحث أنها لا تُدخل بعضَ المسائل في حدود الدراسة، إضافة إلى أن الإنسان عرضة للذهول والخطأ. ويكاد الباحث يجزم بأنه حتى لو استقرأ كلَّ المسائل استقراءً تامًّا فهناك غيرُها مما لم ينصوا عليه. ولكن ما جُمِع في هذا البحث كافٍ للإجابة عن أكثر أسئلة البحث، وإعطاءِ صورة جيدة عن الظاهرة، إذنْ فالاستقراء الناقص هو المتاح، وهو الذي يفي بالغرض هنا.

ويمكن تلخيص أهم نتائج البحث فيما يأتي:

1– أن لخطِّ المصحف دورًا مهمًّا وأثرًا كبيرًا في وضع قواعد الكتابة، وأن هناك علاقة وثيقة بين الرسم المصحفي والرسم القياسي؛ إذ نجد علماء الكتابة ينصون كثيرًا على رسم المصحف وفاقًا

أو خلافًا، وهذا عند المتقدمين أكثر منه عند المتأخرين.

2- كان اتباعُ رسم المصحف عند المتقدمين أكثرَ منه عند المتأخرين، بل قال الهوريني: «كان أكثرُ الصحابة ومَن وافقهم من التابعين وأتباعهم يوافقون الرسم المصحفي في كل ما كتبوه ولو لم يكن قرآنًا ولا حديثًا، ويكرهون خلافه، واستمر الأمر على ذلك إلى أن ظهر علماء المِصْرَيْن (يعني: البصرة والكوفة) ، وأسسوا لهذا الفن ضوابط وروابط بنوها على أقيستهم النحوية وأصولهم الصرفية، وسموها: (علم الخط القياسي) أو (الاصطلاحي المخترع)، وسموا رسم المصحف بـ(الخط المتبع)، وقالوا: إن رسمه سنة متبعة مقصورة عليه؛ فلا يقاس، ولا يقاس عليه ...» (الهوريني، 2005: 84).

وهذه النتيجة خرج بها الدكتور غانم قدوري الحمد في رسالته: «رسم المصحف؛ دراسة لغوية تاريخية»، فذكر أن الكتابات والنقوش التي عُثِر عليها مما ينتمي إلى القرن الأول الهجري تثبت أن الكتابة العربية أتى عليها حين من الدهر كانت تكتب بالصورة التي نجدها في الرسم العثماني، ولكن اتساع استخدام الكتابة العربية في القرون الهجرية الأولى أظهَر الحاجة إلى تقعيدها وضبطها، فوضع العلماء قواعد الكتابة، ووحَّدوها، واستكملوا ما فيها من نقص، لكنها مع ذلك لم تبتعد عما هي عليه في رسم المصحف، وقد ظل الرسم المصحفي نموذجًا يلتزمه كثير من الكتّاب في رسم الكلمات في القرون الهجرية الأولى، ولم يكن منحصرًا في رسم المصحف، بمعنى أن رسم المصحف كان يمثل شكل الكتابة في تلك الحقبة (الحمد، 1982: 735- 737).

ثم مع تأخر الزمن أخذ التوافقُ بين رسم المصحف والرسم القياسي يقلّ نسبيًّا، ولا سيما في زماننا؛ نظرًا لأن الكتابة العربية في تطورها تتجه إلى المطابقة بين المنطوق والمكتوب. ولكن هذا لا يعني أن الاختلاف بينهما يجعلهما نظامين متباينين تمامًا -بطبيعة الحال-.

لم يقف الباحث على ضابط للمسائل التي اتُّبع فيها خط المصحف، ولم يستطع الوصول إلى الأسباب التي أدت إلى اتباعه، اللهم إلا اعتياد رسم المصحف، وعدم محبة مخالفته. وذلك لأن العلماء نجدهم في مسائل يخالفون القياس من أجل اتباع الرسم، وفي مسائل أُخَرَ لا يفعلون ذلك، بل ينصون في عدد من المسائل على عدم اتباع رسم المصحف ويذكرون أن رسم المصحف قد اختص بها وأنها لا تُتَّبَعُ في غيره ولا يقاس عليها، دون أن يذكروا علة لذلك. ولولا ضيق المقام لتضمن هذا البحثُ طائفة منها (ينظر -على سبيل المثال لا الحصر-: ابن السراج، 1976: 129، ناظر الجيش، 2007: 10/ 5310- 5316؛ القلقشندي، 1922: 3/ 178- 179؛ السيوطي، 2001: 6/ 340- 341؛ الهوريني، 2005: 159، 232، 379، 392- 393) .

3- كل المسائل التي اتُّبع فيها رسم المصحف تسير في اتجاه واحد، بمعنى أنها توجد قديمًا ثم تختفي -إن اختفت-، ولا توجد مسألة لم تكن موجودة عند المتقدمين وظهرت عند المتأخرين.

4- أكثر المسائل التي صُرِّح فيها باتباع رسم المصحف كانت في باب البدل، ثم باب الحذف، ثم باب الزيادة، ثم باب الفصل والوصل. وهذا يتفق وطبيعةَ هذه الأبواب؛ لأن ترتيبها في كتب

الإملاء من حيث كثرة المسائل قريب من هذا الترتيب. فالظاهر أن هذا الترتيب لا يدل على شيء يمكن تفسير الظاهرة من خلاله.

5- لم يكن اتباع رسم المصحف لدى المتقدمين ذا طابعٍ واحد من حيث الاتفاق والاختلاف؛ فبعض المسائل التي اتُّبع فيه رسمٌ المصحف كانت محل خلاف بين أهل العصر الواحد أو المتقاربين في العصر، وبعضُها كان في عصرين متباينَيْن.

6- تأثر ضبطُ الكتابة الاصطلاحية بضبط المصحف بشكل كبير؛ لأن الضبط إنما اختُرع لأجل المصحف، ثم تأثرت به الكتابة الاصطلاحية سريعًا، وبقي الضبطان يتطوران معًا ويسيران في شبه اتفاق –في الجملة–، إلى أن ظهرت مع مرور الزمن بعض الاختلافات بين الضبطين أسهمت فيها عوامل متعددة، لكن هذه الاختلافات لم تكن كثيرة مقارنة بالاختلافات في الرسم.

وبناء على ما سبق يوصي الباحث بما يأتي:

1- عناية الباحثين بهذا الموضوع وإبراز مزيد من الجوانب التي كان لخط المصحف فيها أثر في الكتابة الاصطلاحية.

2- محاولة إيجاد ضابط للمسائل التي اتبع فيها رسم المصحف، إما في الكتب اللغوية أو التاريخية غير التي اقتصر عليها الباحث في دراسته، وإما في كتب رسم المصحف، وإما في كتب علم الكتابة التي ربما تحقق فيما بعد.

هذا، وإلى هنا ينتهي ما أردتُ بيانَه، فما كان فيه من صواب فبنعمة الله وفضله، وما كان مِن خطإ فمني ومن الشيطان، وأستغفر الله منه، وأرجو ممن وقف عليه أن يلتمس لي العذر؛ فقد بذلت وسعي، وأثبتُّ ما أدى إليه اجتهادي، مع كثرة المشاغل وضيق الوقت، وليس كل مجتهد مصيبًا، ولكن لكل مجتهد نصيب.

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم: مصحف المدينة للنشر الحاسوبي.

1- إبراهيم، عبد العليم، **الإملاء والترقيم في الكتابة العربية**، مكتبة غريب – القاهرة، د. ط، 1975م.

2- الاستراباذي، محمد بن الحسن رضي الدين، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، د. ط، 1395هـ - 1975م.

3- أمين، محمد شوقي، والترزي، إبراهيم، **مجموعة القرارات العلمية في خمسين عامًا**، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية – القاهرة، د. ط، 1404هـ- 1984م.

4- الأنباري، محمد بن القاسم أبو بكر، **إيضاح الوقف والابتداء**، تحقيق: محي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية – دمشق، د. ط، 1390هـ- 1971م.

5- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، **شرح المقدمة المحسبة**، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط1، 1977م.

6- البطليوسي، عبد الله بن محمد، **الاقتضاب في شرح أدب الكتاب**، تحقيق: مصطفى السقا وحامد عبد المجيد، دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد، د. ط، 1990م.

7- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: محمد حسن محمد إسماعيل وأحمد رشدي شحاتة، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421هـ- 2000م.

8- ابن جني، أبو الفتح عثمان، **عقود الهمز**، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر المعاصر – بيروت، دار الفكر – دمشق، ط1، 1409هـ- 1988م.

9- الحريري، القاسم بن علي، **درة الغواص في أوهام الخواص**، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط1، 1418هـ- 1998م.

10- الحمد، غانم قدوري، **رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية**، اللجنة الوطنية للاحتفال بمطلع القرن الخامس عشر الهجري، ط1، 1402هـ- 1982م.

11- الحمد، غانم قدوري، **علم الكتابة العربية**، دار عمار – الأردن، ط1، 1425هـ.

12- الحمَد، غانم قدوري، **موازنة بين الضبط في الرسم المصحفي والرسم القياسي**، مجلة البحوث والدراسات القرآنية بالتابعة لمجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة النبوية، العدد 7، السنة الرابعة، ص21-69، د. ت.

13- الداني، عثمان بن سعيد أبو عمرو، **المحكم في نقط المصاحف**، تحقيق: عزة حسن، دار الفكر – دمشق، ط2، 1407هـ.

14- ابن دُرُسْتَوَيْه، عبد الله بن جعفر، **كتاب الكتّاب**، تحقيق: إبراهيم السامرائي وعبد الحسين الفتلي، مؤسسة دار الكتب الثقافية – الكويت، ط1، 1397هـ- 1977م.

15- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، **كتاب الخط**، تحقيق: غانم قدوري الحمد، مجلة المورد – بغداد، مج19 ع4، 1990م.

16- السخاوي، علي بن محمد الهمداني المصري، **جمال القراء وكمال الإقراء**، تحقيق: مروان العطيَّة ومحسن خرابة، دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت، ط1، 1418هـ- 1997م.

17- ابن السراج، محمد بن السَّريّ، **كتاب الخط**، تحقيق: عبد الحسين محمد، مجلة المورد – بغداد، مج5 ع3، 1396هـ.

18- زكي، أحمد، **الترقيم وعلاماته في اللغة العربية**، المطبعة الأميرية – مصر، د. ط، 1320هـ، 1912م.

19- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، القاهرة، ط3، 1408هـ- 1988م.

20- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار عالم الكتب – القاهرة، د. ط، 1421هـ- 2001م.

21- الصولي، محمد بن يحيى، **أدب الكتّاب**، تصحيح: محمد بهجة الأثري، المطبعة السلفية – القاهرة، د. ط، 1341هـ- 1922م.

22- عبد التواب، رمضان، **مشكلة الهمزة العربية**، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط1، 1996م.

23- عبد الغني، أيمن أمين، **الكافي في قواعد الإملاء والكتابة**، دار التوفيقية للتراث – القاهرة، د. ط، د. ت.

24- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن المصري، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر – دمشق، دار المدني – جدة، ط1، 1402هـ – 1982م.

25- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم الدِّينَوَري، **أدب الكاتب**، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة – بيروت، د. ط، د. ت.

26- القلقشندي، **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، دار الكتب المصرية – القاهرة، د. ط، 1340هـ- 1922م.

27- ناظر الجيش، محمد بن يوسف الحلبي، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام – القاهرة، ط1، 1428هـ.

28- هارون، عبد السلام، **قواعد الإملاء وعلامات الترقيم**، دار الطلائع – القاهرة، د. ط، 2010م.

29- الهوريني، نصر بن نصر يونس، **المَطالع النَّصرية للمطابِع المصرية في الأصول الخطيَّةِ**، تحقيق: طه عبد المقصود، مكتبة السنة – القاهرة، ط1، 1426هـ.

30- ابن يعيش، يعيش بن علي، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية – القاهرة، د. ط، د. ت.